

مساهمة حركة السياسات المستندة إلى الأدلة في تعزيز القدرة التحليلية للسياسات:

الأدلة السلوكية أمودجا

Contribution of the evidence-based policy movement in strengthening policy analytical capacity: the case of behavioural evidence

أمال زرنيز

جامعة باجي مختار-عنابة، amel.zerniz@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/06/25

تاريخ الاستلام: 2023/06/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة للأبحاث السياسات العامة في إعادة تشكيل العلاقة بين السياسة والدليل بما يسهم في تعزيز القدرة التحليلية للسياسات، وذلك من خلال تحليل مدى قدرة نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة في تحقيق فعالية السياسات العامة، خاصة ما تعلق بالأدلة السلوكية.

خلصت الدراسة إلى أهمية الأدلة السلوكية في تحليل السياسات العامة لما توفره من مدخلات مفيدة لوضعي السياسات، ومع ذلك يعتبر صنع السياسة العامة عملية معقدة للأدلة السلوكية فيها دور محدود في ظل غياب إجماع كبير حول كيفية دمج هذه الأفكار بشكل كامل في تحليل السياسات بالنظر إلى التحديات العملية والقيمية التي تواجه هذا التطبيق.

كلمات مفتاحية: السياسات المستندة إلى الأدلة، الأدلة السلوكية، القدرة التحليلية للسياسات، فشل السياسة.

Abstract: This study aims to examine the extent to which recent trends of public policy research contribute to reshaping the relationship between policy and evidence in order to enhance policy analytical capacity through analysing the capacity of evidence-based policy analysis in achieving policy effectiveness, especially when it comes to behavioural evidence .

However, public policy-making is a complex process in which behavioural evidence plays a limited role in the absence of a broad consensus on how to fully integrate these ideas into policy analysis given the practical and value challenges facing the implementation of this method

Keywords: evidence-based policies, behavioral evidence, policy analytical capacity assessment, policy failure.

تطورت أبحاث السياسات العامة بحلول التسعينات من القرن العشرين لتعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والدليل بما يسهم في تعزيز القدرة التحليلية للسياسات. فقد أدى تطوير مناهج أكثر صرامة للبحث في إحداث ثورة في مجال تحليل السياسات العامة باتت تعرف بنهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة كأتمودج دولي شائع بشكل متزايد لتحليل السياسات وتقويمها. وقد شكلت الأدلة السلوكية أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007-2008 م) جوهر أبحاث حركة السياسات المستندة إلى الأدلة، حيث بدأت العديد من الحكومات إنشاء فرق مخصصة في دمج استخدام الأبحاث القائمة على الأدلة من العلوم السلوكية في المراحل المختلفة لتحليل السياسات وتصميمها.

وبينما تعد "القدرة التحليلية للسياسات" مكوناً مهماً للقدرة السياسية، يلاحظ أنه على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من المؤلفات حول تحليل السياسات، إلا أن هناك حاجة إلى صورة أكثر اكتمالاً للأدوار التي يلعبها محللو السياسات في تعزيز ممارسة السياسات المستندة إلى الأدلة حتى تتمكن الحكومات من أداء المهام المرتبطة بإدارة عملية السياسة.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى مساهمة نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة في تحقيق فعالية وكفاءة السياسات العامة في إطار ما يطرحه من مفاهيم وتطبيقات خاصة ما تعلق بالأدلة السلوكية، وتقييم مدى القدرة التحليلية للسياسات المستندة إلى الأدلة السلوكية في ظل ما تحمله من وعود هائلة للعمل التحليلي للسياسات التطبيقية، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تساهم الاتجاهات الحديثة لنهج تحليل السياسات العامة المستند إلى الأدلة في تعزيز القدرة التحليلية للسياسات بالنظر إلى ما تقدمه الأدلة السلوكية من مفاهيم وتطبيقات للعمل التحليلي للسياسات؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي، نطرح الفرضيات التالية:

- يساهم نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة في دعم القدرة التحليلية للسياسات بما يؤثر على عملية التعلم ويؤدي إلى تجنب فشل السياسة العامة.

- يؤدي دمج الأدلة السلوكية في صياغة وتحليل السياسات إلى تحقيق فعالية وكفاءة السياسة العامة.

-تحدد القدرة التحليلية لنهج السياسات المستند إلى الأدلة السلوكية في مدى فهم آلية التغيير الكامنة وراء مبادرة السياسة.

تتطلب معالجة الإشكالية المطروحة اعتماد المنهج الوصفي باعتباره الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحث من وصف الظاهرة العلمية وتحليلها، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة فيها والمتأثرة بها، وقد تم اعتماده في هذه الدراسة في وصف تحليل متغيرات الدراسة الثلاثة، وتحديد العلاقة بينها، وذلك من خلال بحث دور حركة السياسات المستندة إلى الأدلة في دعم القدرة التحليلية للسياسات، وتقييم القدرة التحليلية للسياسات العامة المستندة إلى الأدلة السلوكية من منطلق توضيح منهجية إنتاج ودمج الأدلة السلوكية في دورة السياسة العامة، في ضوء ما تواجهه من تحديات عملية وقيمية.

أولاً: دور حركة السياسات المستندة إلى الأدلة في دعم القدرة التحليلية للسياسات

تحليل السياسة حركة حديثة نسبياً يعود تاريخها إلى الستينيات من القرن العشرين في سياق تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع عمليات التخطيط واسعة النطاق في مجالات مثل الدفاع وإعادة التطوير الحضري وإعداد الميزانية. ونظراً لكونها حركة اجتماعية، فهي تمثل جهود الجهات الفاعلة داخل وخارج عمليات صنع القرار السياسي الرسمية لتحسين نتائج السياسات من خلال تطبيق منهجيات تحليلية لتقييم السياسات وتقويمها. ويمثل نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة جهداً حديثاً يسهم في تعزيز القدرة التحليلية للسياسات من خلال وضع أفضل الأدلة المتاحة في صميم تطوير السياسات وتنفيذها.

1. مفهوم القدرة التحليلية للسياسات:

تعد القدرة التحليلية للسياسات (Policy analytical capacity) مكوناً مهماً للقدرة السياسية (Policy capacity)، حيث تجمع بين المهارات التحليلية على المستوى الفردي (الكفاءات) والموارد (القدرات) اللازمة للتقييم المنهجي لبدائل السياسات. وبينما يصف جيل وسوندرز (Gill and Saunders) تحليل السياسات بأنه "طريقة هيكلية للمعلومات وتوفير الفرص لتطوير خيارات بديلة لصانع السياسة"، يمكن النظر إلى القدرة السياسية (Policy capacity) على أنها تمتد إلى ما هو أبعد من التحليل لتشمل أيضاً القدرة الإدارية أو التنظيمية للحكومة للقيام بالأنشطة اليومية التي ينطوي عليها تنفيذ السياسة والكفاءات والقدرات على مستوى النظام.¹

الجدول 1: أبعاد ومستويات القدرة السياسية

مستوى الموارد أبعاد المهارة	القدرات الفردية	القدرات التنظيمية	قدرات النظام
الكفاءات التحليلية	<u>القدرة التحليلية للسياسات</u> معرفة مضمون السياسة والتقنيات التحليلية ومهارات الاتصال على المستوى الفردي	قدرات تنظيم المعلومات تخزين معلومات حول حاجة العميل، الميزانية، إدارة الموارد البشرية، الخدمات الإلكترونية.	قدرة نظام المعرفة توفير مؤسسات تعليمية وتدريبية عالية الجودة، وفرص توليد المعرفة وحشدها واستخدامها
الكفاءات الإدارية	قدرة الخبرة الإدارية إستراتيجية التسيير، القيادة، الاتصال، التفاوض وحل النزاعات، الإدارة المالية والميزانية	قدرة الموارد الإدارية التمويل والتوظيف ومستويات الاتصال والتشاور والتنسيق داخل الوكالات وفيما بينها	قدرة نظام المساءلة والمسؤولية سيادة القانون وأنظمة قضائية ومهنية شفافة
الكفاءات السياسية	قدرة الفطنة السياسية فهم احتياجات ومواقف مختلف أصحاب المصلحة، الجدوى السياسية، مهارات التواصل	قدرة التنظيم السياسي صفقة الخدمة المدنية الفعالة، دعم السياسيين لبرامج ومشاريع الوكالة، مستويات الثقة التنظيمية والتواصل.	قدرة النظام السياسي والاقتصادي الثقة والمشروعية، نظام مالي ملائم لتمويل البرامج والمشاريع، الولوع إلى المعلومات

Source : M. Howlett, 2015, p175.

ترتبط القدرة التحليلية للسياسات - التي تقع في الربع العلوي الأيمن من هذه المصفوفة - بطريقة متداخلة مع الكفاءات والقدرات الحكومية الأخرى، بدءاً من المستوى التنظيمي إلى المستوى النظامي وكيفية التعامل مع المهارات الإدارية والسياسية والموارد. وبالتركيز على محتويات وديناميكيات القدرات الموجودة على المستوى التحليلي الفردي، يتضح أن القدرة على تحليل السياسات هي مفهوم أكثر تركيزاً من القدرة

الكلية للسياسة، تتضمن الكفاءات والقدرات المشاركة في اكتساب المعلومات والمعرفة الفعالة واستخدامها في عملية صنع السياسة العامة، إذ يمكن النظر إليها على أنها: " مفهوم فضفاض يغطي سلسلة كاملة من القضايا المرتبطة بترتيبات الحكومة لمراجعة السياسات وصياغتها وتنفيذها ضمن نطاق اختصاصها. ومن الواضح أنه يشمل طبيعة ونوعية الموارد المتاحة لهذه الأغراض - سواء في الخدمة العامة أو خارجها - والممارسات والإجراءات التي يتم من خلالها تعبئة هذه الموارد واستخدامها."²

وفي هذا السياق، قدم Howlett تعريفاً ثلاثياً للقدرة التحليلية للسياسات، بموجب الجزء الأول من التعريف، تشير القدرة التحليلية للسياسة إلى "مقدار البحث الأساسي الذي يمكن للحكومة إجراؤه أو الوصول إليه، وقدرتها على تطبيق الأساليب الإحصائية وطرق البحث التطبيقية وتقنيات النمذجة المتقدمة على هذه البيانات". فيما تشمل القدرة التحليلية للسياسة، كجزء ثاني منه، قدرة الحكومة على استخدام تقنيات تحليلية في شكل مسح بيئي، وتحليل الاتجاهات، وطرق التنبؤ لتقييم آراء ومواقف عامة الناس، ومجموعات المصالح، واللاعبين الرئيسيين في السياسة، وكذلك القدرة على توقع التأثيرات المختلفة للسياسة المستقبلية. في حين يتضمن المفهوم في إطار الجزء الثالث، قدرة الحكومة على إيصال الرسائل والمعلومات المتعلقة بالسياسات إلى أصحاب المصلحة، ومساعدة جهود الحكومات لدمج المعلومات والأدلة في مرحلة صنع القرار في عملية السياسة.³

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القدرة السياسية لا يقتصر على الحكومات فحسب، بل يتطلب ذلك أيضاً نشاط المنظمات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط. والملاحظ أن المنظمات التي تتمتع بقدرات تحليلية أقوى للسياسات من المرجح أن يكون لها تأثير أكبر على نتائج السياسة العامة - ليس فقط على المدى القصير، ولكن أيضاً على المدى الطويل - من المنظمات التي تفتقر إلى المكونات الأساسية لهذه القدرة،⁴ إذ تعمل القدرة التحليلية للسياسات على المستويات الفردية والتنظيمية والوحدات الفرعية للنظام السياسي فيما يسمى "الدوامات" (whirlpools)، "الحكومات الفرعية" (subgovernments)، و"الأنظمة الفرعية للسياسة" (policy subsystems)، وبذا لا تشير القدرة التحليلية للسياسة إلى السمات الفردية، ولكن أيضاً إلى الانتماء التنظيمي للفاعل السياسي.⁵

تأسيسا على ما سبق، يستخدم مفهوم "القدرة التحليلية للسياسة" كإطار مفاهيمي توجيهي لجمع البيانات وتحليلها. وكإطار عمل يوضح أن القدرة التحليلية للسياسات تعمل على المستويات الفردية والتنظيمية والنظام الفرعي. وبذا يشير مفهوم القدرة التحليلية للسياسات بشكل عام إلى المهارات في اكتساب واستخدام المعلومات في عمليات السياسة للتعامل بفعالية مع السلوك السياسي في جميع مراحل دورة السياسة، بحيث يكون للجهات الفاعلة السياسية ذات المستويات العالية من القدرة التحليلية للسياسات فرصة أكبر لتشكيل جداول الأعمال، وتصميم محتوى السياسات، واكتساب فهم للسياق الذي يتم فيه تنفيذ السياسات، وتوجيه تقييم مخرجات السياسات ونتاجها.⁶

2. نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة: السياق المفاهيمي والمنهجي التطبيقي:

يمثل نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة (Evidence-based policy analysis) نهجاً حديثاً لإصلاح عمليات السياسة أو إعادة هيكلتها مرة أخرى من خلال إعطاء الأولوية لمعايير صنع القرار المتعلقة بالأدلة، في محاولة لتجنب أو تقليل إخفاقات السياسة الناتجة عن عدم التوافق بين توقعات الحكومة والظروف الفعلية على أرض الواقع. وبالتالي، تعد حركة السياسات المستندة إلى الأدلة هي الأحداث في سلسلة من الجهود المبذولة على مدى نصف القرن الماضي لتعزيز كفاءة وفعالية صنع السياسة العامة،⁷ نظراً لما يوفره هذا النهج من مدخلات مفيدة لصانعي السياسات في دراستهم المستمرة لتطوير السياسات وتحسين البرامج.

على الرغم من كون الافتراض القائل بأن المعرفة الموثوقة هي أداة قوية لتقديم المشورة لصانعي القرار وتحقيق النجاح السياسي يشير إلى عقيدة قديمة جداً مرتبطة بممارسة فن الحكم الفعال في أوائل العصر الحديث بأوروبا، فقد ارتبط الأساس الحديث المميز لعلاقة المعرفة / القوة ارتباطاً وثيقاً بظهور العلوم الاجتماعية التجريبية في القرن 19م وانتشارها بسرعة كبيرة في القرن 20م،⁸ حيث اكتسبت هذه الأخيرة رواجاً كبيراً في إطار حركة السياسات المستندة إلى الأدلة منذ انتخاب حكومة توني بلير (Tony Blair) في المملكة المتحدة عام 1997م على أساس برنامج "ما يهم هو ما يصلح" (what matters is what works)، وذلك من خلال استخدام أدلة صارمة وموضوعية لتوجيه تطوير السياسات وتنفيذها، حيث تتمثل إحدى الحجج الرئيسية التي قدمها مؤيدو هذه الحركة في أن الأدلة مهمة "لتحديث وعدم تسييس" صنع السياسات بطريقة تمنع التحيز في صنع القرار، وذلك في محاولة لإيجاد حل منهجي

للمشكلات مدعوم بالبيانات وتحليل المخاطر وتحديد " ما يصلح" كإجابة براغماتية وعقلانية للسياسة التي تحركها الأيديولوجية، ذلك أن الهدف الأساسي منها تحسين موثوقية المشورة فيما يتعلق بكفاءة وفعالية تصميم السياسة والبدائل الممكنة.⁹

ينطلق نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة من فكرة أن قرارات السياسة يجب أن تستند إلى معرفة بدرجة تقديرية من اليقين " ما يصلح " في مختلف مراحل دورة السياسة العامة، من خلال الاعتماد على أفضل الأدلة المتاحة (الأدلة العلمية مثل الأدلة الاقتصادية والأدلة السلوكية، وذلك جنباً إلى جنب مع معرفة الخبراء ، التاريخ ، القياس ، المعرفة والثقافة المحلية).¹⁰ ويوضح Head أن هناك ثلاث ركائز للمعرفة يجب دمجها من أجل تطوير وبناء نهج مستند إلى الأدلة، تعرف هذه الركائز بالعدسات الثلاث للمعرفة ذات الصلة بالسياسة، وتشتمل على ثلاث وجهات نظر حول المعلومات المفيدة والقابلة للاستخدام، تنشأ غالباً من: الدراية السياسية (political know-how)، والتحليل العلمي والتقني الدقيق (rigorous scientific and technical analysis)، الخبرة الميدانية العملية والمهنية (practical and professional field experience). وهو ما يعني أن صنع السياسات المستندة إلى الأدلة يجب أن يكون موجوداً حيث تتقاطع المعرفة السياسية والمعرفة العملية والمعرفة العلمية مع بعضها البعض، حيث يحتاج صناع السياسات والعلماء والممارسون لتجميع ودمج أشكال المعرفة الخاصة بهم من أجل تطوير سياسات مستندة إلى الأدلة بشكل فعال.¹¹

وتنقسم الأدلة بشكل عام إلى شكلين اثنين:

- **الأدلة الكمية والنوعية:** تأخذ أشكال مختلفة ومن مصادر متنوعة (بيانات إحصائية من المسوح والتعدادات/البيانات الإدارية المستخدمة لتشغيل الدوائر الحكومية والهيئات الأخرى/ معلومات نوعية أو بيانات تأتي من التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمصادر المحلية).

- **الأدلة التجريبية:** يمكن أن تكون الأدلة أيضاً تجريبية بمعنى أنه يمكن اختبار السياسات المقترحة أو تجربتها قبل نشرها عبر السكان على مدى فترة زمنية معينة ومنطقة جغرافية محددة. وتتمثل الطرق التجريبية في التوزيع العشوائي، الأساليب شبه التجريبية مثل المطابقة والمقارنات المضبوطة .

بناء على ما سبق، تتحدد السمات الرئيسية لنهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة فيما يلي:

- جودة البيانات التي يمكن الوصول إليها
- أدوات جمع بيانات والأدوات التحليلية المعتمدة
- الوعي النقدي بالافتراضات والاختيارات التحليلية ، والمنظورات النظرية التي تقوم عليها منهجية البحث
- تعديل توقعات اليقين والقدرة على إدارة عدم اليقين.

ومن منطلق توقع عقلائي يفضي إلى أن تحليل السياسات بطريقة أفضل يتدفق عادة من قاعدة أدلة أفضل، فإن هناك ثلاثة عوامل تمكين حاسمة تدعم المفاهيم الحديثة كأساس لبناء نهج مستند إلى الأدلة في تحليل السياسات العامة، تشمل ما يلي:

- قواعد المعلومات عالية الجودة حول مجالات الموضوعات ذات الصلة.
- مجموعات المهنيين ذوي المهارات في تحليل البيانات وتقييم السياسات
- الدعم السياسي لاستخدام التحليل القائم على الأدلة والمشورة في عمليات صنع القرارات الحكومية.¹²

3. أهمية نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة في دعم القدرة التحليلية للسياسات:

يعد تجميع الأدلة وتقييمها لأغراض تحليل السياسات نشاطاً بحثياً تطبيقياً باستخدام منهجيات بحث مختلفة، ويُعد تركيز الاستخدام التطبيقي لبحوث السياسات عاملاً هاماً يميز تحليل السياسة عن بعض أنشطة أبحاث العلوم الاجتماعية الأكاديمية التي يكون لها أحياناً تركيز أساسي أو نظري بحث مع قليل من الصلة أو العلاقة بأحداث ومشكلات الحياة الواقعية،¹³ حيث يتم جمع الأدلة وتخزينها ومعالجتها من خلال عمليات رصد وإبلاغ منهجية وصارمة، أصبحت تُعرف بمرور الوقت باسم الرصد والتقييم (M&E)، وتعد عمليتي الرصد والتقييم الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة. وتمثل عملية الرصد جمع منتظم ومنهجي للبيانات على أساس مؤشرات محددة لتحديد مستويات التقدم وتحقيق الأهداف والغايات، وهو ما يشكل أداة مهمة جداً لتنفيذ السياسة العامة، حيث يتم الإبلاغ عادة عن نتائج عملية الرصد بشكل منتظم في صيغ معيارية محددة، في حين تشمل عملية التقييم تقييماً منهجياً للموارد، وعمليات تنظيمية لتحويل هذه الموارد إلى نواتج أو منتجات سياسية، ومدى تحقيق برامج

السياسة هذه النتائج المرجوة في شكل مخرجات أو نتائج أو تأثيرات، مقابل الأهداف والغايات المقصودة.¹⁴

يؤكد الباحثون في أدبيات تعلم السياسات أن تحسين القدرة التحليلية للسياسات يؤثر على عملية التعلم من حيث أنه يمكن أن يعزز معالجة المعلومات واستخدامها، ويزيد من المعرفة بالكيفية وإمكانية تحقيق نتائج سياسية ناجحة.¹⁵ فمن خلال معالجة المعلومات المحسنة واستخدامها، من المتوقع أن يتم تعزيز تعلم السياسات، وهو ما يؤدي - على الأقل - إلى تجنب فشل السياسات أو تقليل فرص حدوثها، وبالتالي زيادة من إمكانات تحقيق أهداف ونتائج السياسة المتوقعة،¹⁶ حيث تشمل حالات الفشل مصادر مختلفة، ينشأ كل منها في مرحلة مختلفة من دورة السياسة العامة، يوضحها الجدول التالي:

الجدول 2: مراحل عملية السياسة وإخفاقات السياسة المرتبطة بها

المرحلة	إخفاقات السياسة المرتبطة بها
وضع جدول الأعمال	الحكومات المتجاوزة التي تؤسس أو توافق على وضع أجندات سياسات مثقلة بالأعباء أو يتعذر تحقيقها
صياغة السياسات	محاولة التعامل مع مشاكل دون التحقيق أو البحث بشكل مناسب عن أسباب المشكلة أو الآثار المحتملة لبدائل السياسة
صناعة القرار	عدم توقع عواقب السياسة السلبية والعواقب الأخرى أو مخاطر فشل النظام
تنفيذ السياسات	الفشل في التعامل مع مشاكل التنفيذ بما في ذلك نقص التمويل وقضايا الشرعية ومشاكل الوكيل والوكيل وفشل الرقابة وغيرها.
تقويم السياسات	نقص التعلم بسبب نقص أو عدم فعالية أو عدم ملاءمة مراقبة السياسات و / أو عمليات وهياكل التغذية الراجعة

Source: Michael Howlet, 2009, p161

يقوم نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة على فكرة أن القرارات الأفضل تنتج عندما يتم دمج المعلومات المتاحة وتطبيقها، ويعتبر هذا التكامل جزءاً من دورة تعلم السياسة، حيث تقوم الدول والمنظمات والجهات الفاعلة بنقل المعرفة من مكان أو فترة زمنية إلى أخرى، الذي يشار إليه بقدرته نظام المعرفة. ويعتبر

مفهوم التعلم من المفاهيم المركزية في تحليل السياسات العامة ، وإحدى أهم النظريات التي اعتمدت في الدراسات الحديثة، يتمحور إشكالها المركزي في تحديد كيف يمكن لصانعي ومنفذي السياسات العامة استيعاب المعرفة الجديدة وما هي الاستخدامات التي يقومون بها، ويعد الباحث هيج هيكلو (Hugh Hecklo) أول من وظف هذا المفهوم على نطاق واسع في إطار المقاربة التراكمية ، بإعتبار "التعلم تعديلات في الفكر أو في نوايا السلوك دائمة نسبيا، ناتجة من التجربة ومتعلقة بتحقيق أهداف السياسة العامة أو بمراجعتها". فالفكرة إذا أن القائمين بشؤون السياسة العامة يفكرون في مجرياتها باستمرار ويقومون عملهم وينظرون في تجربتهم وفي تجارب من حولهم بداخل البلاد وخارجها وينتهون بذلك إلى تحصيل معارف جديدة عن السياسات الجارية تجعلهم يقبلون على تغييرات تدريجية فيها.¹⁷

وعليه، يمكن لصانعي السياسات تجنب هذه المصادر الشائعة لفشل السياسات وتعزيز احتمالية تحقيق نجاح أكبر في السياسة ومعالجة بعض أسباب الفشل هذه من خلال إدارة أفضل للمعلومات في صنع السياسات على النحو الذي اقترحه أنصار حركة السياسة المستندة إلى الأدلة، وتكمن هذه الحلول ، على سبيل المثال ، في توفير معلومات أفضل لصانعي السياسات عن أسباب المشاكل وآثار السياسات بما يحول بعض المشاكل غير القابلة للمعالجة إلى مشاكل أكثر قابلية للإدارة ، كما يمكن لتحليل المخاطر التحوط ضد العواقب المستقبلية، ويمكن أيضا تنفيذ أنظمة معلومات أفضل للمساعدة في التنفيذ وتعزيز الرقابة، والمزيد من الاهتمام بمراقبة السياسات وعمليات التغذية الراجعة من ضمان تقييم أفضل لنتائج القواعد والسياسات وتعلم أكثر فعالية للسياسات.¹⁸

ثانيا: دمج الأدلة السلوكية في تحليل السياسات العامة

لطالما حاولت الحكومات تحسين الرفاهية الاجتماعية من خلال تقديم سياسات تستلزم غالباً إحداث تغيير في سلوك المواطن، من خلال توفير المعلومات المستندة إلى الأدلة حول الروابط السلوكية (أي الاستدلال والتحييزات وأيضاً تفضيلات الأشخاص ودوافعهم). ومع ذلك، لم يشهد النهج السلوكي انتشارا في حقل السياسة العامة إلا في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007-2008م)، في ظل ظهور مفاهيم مثل الأبوية الليبرالية ، واستخدام أدوات مثل التنبيه السلوكي، إثر إطلاق العمل الأساسي لريتشارد ثالر (Richard Thaler) وكاس سنشتاين (Cass Sunstein) عام 2008 المتمثل في كتاب "الوكز: تحسين القرارات حول الصحة والثروة والسعادة" (Nudge: Improving Decisions)

(about Health, Wealth and Happiness) ، لتبرز مقارنة جديدة في حقل السياسة العامة تعتمد على مفاهيم الاقتصاد السلوكي .

1. مبادئ نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة السلوكية:

تمثل الرؤى المستمدة من العلوم السلوكية (التبصرات السلوكية " Behavioral insight ") نهج مبتكر لصنع السياسات العامة من خلال التأثير بشكل مباشر على خيارات الأفراد، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة التحيزات المعرفية للأفراد وكيفية صنع الخيارات و التصرفات في مواقف الحياة الواقعية، وتطوير التنبيهات والتدخلات التي من شأنها أن تساعدهم على تحقيق ما يريدون،¹⁹ إذ تبدأ عملية التطبيق من منطلق الإعتراف بأن الأفراد لا يتصرفون كما تقترح نظريات الاختيار العقلاني، وأن الهيئات العامة تسعى باستمرار نحو إنشاء سياسات قائمة على الأدلة و تدخلات قائمة على فهم أكثر واقعية للسلوك البشري، و يمكن تطبيق هذا الفهم للسلوك البشري الفعلي على المستهلكين وصناع القرار و مقدمي الخدمات العامة والخاصة و الهيئات التنظيمية.²⁰

يقترح ريتشارد ثالر (Richard Thaler) وكاس سانستين (Cass Sunstein) التدخل السلوكي كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة في إطار ما يسمى بالوكز السلوكي، ووفقاً لهما: "من المشروع محاولة التأثير على سلوك الناس لجعل حياتهم أطول وأكثر صحة وأفضل. بعبارة أخرى ، نحن ندافع عن الجهود الواعية بذاتها ، من قبل المؤسسات في القطاع الخاص وكذلك من قبل الحكومة ، لتوجيه خيارات الناس في الاتجاهات التي من شأنها تحسين حياتهم."²¹ ويعرف ثالر وسانستين الحفز السلوكي على أنه: "... أي جانب من جوانب هندسة (أو تشكيل بنية) الاختيار يغير سلوك الناس بطريقة يمكن التنبؤ بها دون حظر أي خيارات أو تغيير حوافزهم الاقتصادية بشكل كبير"²². لذلك ، فإن الوكزات هي تدخلات تدفع الأفراد في اتجاهات غريبة بينما ، في هذه الأثناء يمكنهم السير في طريقهم الخاص.²³ وعلى عكس الأدوات "الأبوية" التقليدية مثل الغرامات أو الدعم أو الحظر فإن التنبيهات هي عبارة عن تغييرات في بيئة الإختيار من خلال استخدام التحيزات المعرفية والإختلالات، والتي تقوم بتحفيزهم (من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة) وتوجيههم نحو الإختيارات التي تخدم مصالحهم بشكل أفضل.²⁴

والملاحظ أنه في كل مرة يوقع فيها ثالر على نسخة من كتاب " Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth and Happiness"، يوقع بعبارة "الدفع إلى الخير"، حيث يصنف ثالر وسنستين "الدفع إلى الخير" على أنه الأبوية الليبرتارية، فطالما أن الاقتصاد السلوكي يقدم مجموعة واسعة من الرؤى والأدوات للتأثير على سلوك الناس وعملية صنع القرار دون تقييد خياراتهم الحالية، أو السيطرة عليهم عن طريق الحوافز، فإنه على ما يبدو زود صانعي السياسة العامة بالأداة النهائية: "نُهج أخلاقي سياسي غير مثير للجدل للتأثير على اختيارات المواطنين وسلوكهم بما يتوافق مع مصالحهم الخاصة."²⁵ حيث تقوم سياسة الوكز السلوكي على المبادئ التالية:²⁶

- حرية الاختيار: يجب إن تحافظ الوكزات دائما على إمكانية قيام الأشخاص بالاختيار الأفضل.

- الشفافية: يجب على الوكزات عدم التلاعب في المناورة في قرارات الأفراد

- الفعالية: أي أنه يتم تنفيذها بشكل صحيح يجب أن تؤدي التنبيهات إلى حماية الناس من الأضرار الاقتصادية والجسدية.

- الدليل: أي أنه يجب على الممارسين الاعتماد على الأدلة بالترتيب لبناء اختيار ملائم كما هو الحال في أي عمل متعلق بالسياسة.

- الاختبار: عند تطبيقها يجب اختيار الوكزات ووضع نماذج أولية لها للتوقع وقياس العواقب السلبية والسماح بالتكرار وتجنب النفقات الإضافية والجهود.

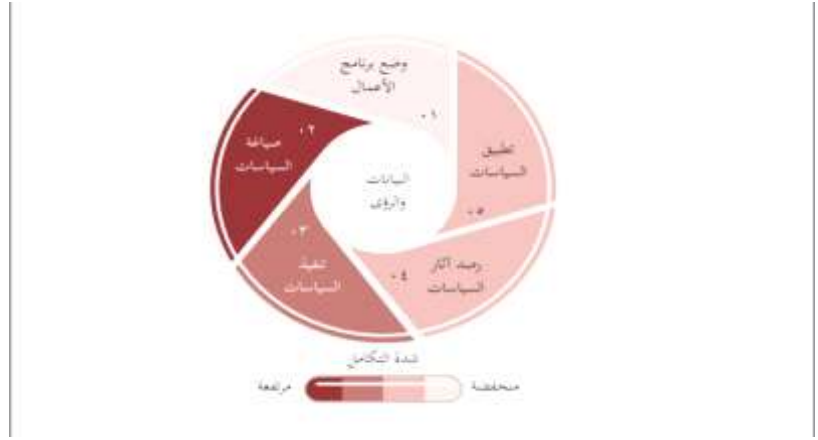
رغم أن صيغة ثالر وسنستين لعام (2008) قد سرعت وضاعفت من "التطبيق المنهجي والدقيق للنهج السلوكي في حقل السياسات العامة"، من خلال ما يقدمه النظام الأكاديمي للاقتصاد السلوكي من مرتكزات فكرية حول أهمية سياسة الوكز السلوكي، إلا أن الأفكار السلوكية التي يدور حولها النهج السلوكي في تحليل السياسة العامة تتجاوز ذلك. فعلى الرغم من ظهور التبصرات السلوكية (behavioural insights) واستيعابها في الاقتصاد السلوكي، إلا أن هذا المصطلح يشمل وصف نهج يأخذ نظرة أوسع تدمج النتائج من العلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الأعصاب وعلم الاجتماع وعلم الأحياء لتحليل السلوك البشري والظواهر ذات الصلة بالسياسة. وبالتالي، غالبًا ما يذهب النهج السلوكي في تحليل السياسة العامة إلى ما هو أبعد من تطبيق مفاهيم الاقتصاد السلوكي بإعتبارها "طريقة

التحليل الاقتصادي التي تطبق الرؤى النفسية في السلوك البشري لتفسير صنع القرار الاقتصادي.²⁷ وذلك في محاولة لنمذجة كيف سيتصرف الأفراد بدلاً من مجرد ملاحظته، وتحويل تلك الأدبيات إلى نظرية قابلة للتطبيق من طرف صانعي السياسات، توفر فرصاً لتعزيز تأثير البرامج الحكومية عندما تعتمد فعاليتها على خيارات الناس، من خلال دمج التبصرات السلوكية التي تقوم بدراسة التحيزات المعرفية للأفراد وكيفية صنع الخيارات والتصرفات في مواقف الحياة الواقعية، وتطوير التدخلات السلوكية التي من شأنها أن تساعدهم على تحقيق ما يريدون.²⁸

2. الطريقة المنهجية لإنتاج الأدلة السلوكية:

تقدم التبصرات السلوكية منظورا مفاده أن الكثير من عمليات صنع القرار تتأثر بمجموعة من العوامل الفردية والبيئية والاجتماعية، ومنه فإن هذه الأخيرة ليست مجرد توضيحات بقدر ما هي مجموعة من الأدوات العملية التي يمكن تطبيقها للمساعدة في التأثير على السلوكيات عبر خطوات تطبيقية. وبذا تلجأ الحكومات إلى بناء وحدات البصائر السلوكية داخل الحكومة وخارجها بهدف دعم تطبيق التبصرات السلوكية في عملية صنع السياسات العامة المختلفة، إذ يتعلق الأمر أساسا بالطريقة المنهجية التي يتم بها إنتاج هذه المعرفة حول السلوك البشري من خلال مجموعة محددة من الأدوات تزود صانع السياسة بأساليب أفضل لدمج الرؤى المستمدة من العلوم السلوكية من بداية دورة السياسة العامة إلى نهايتها عبر استخدام عملية أساسية لتحليل السلوكيات من بداية دورة السياسة العامة إلى نهايتها من بداية دورة السياسة العامة إلى نهايتها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: دمج التبصرات السلوكية في جميع مراحل دورة صنع السياسات



المصدر: فادي عدرا وآخرون، 2018، ص 23

عندما يتعلق الأمر بدور التبصرات السلوكية في عملية صنع السياسة العامة، يمكن التفكير في التدخلات السلوكية كأدوات ذات استخدام ثلاثي:²⁹

- **الأول: تشخيص المشكلة:** يمكن لصانعي السياسات استغلال الرؤى السلوكية للتعرف على الأنماط السلوكية وتشخيص التحيزات السلوكية التي تساهم في المشكلة التي يهدفون إلى معالجتها. وهذا ضروري لتحديد الدوافع السلوكية التي يجب أن تعتمد عليها التدخلات السياسية الفعالة، إذ أن الفهم الأعمق للآليات المعرفية في صميم عملية صنع القرار الفردي يمكن أن يمهد الطريق لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسات أكثر فاعلية .

- **الثاني: تصميم السياسات وتنفيذها:** يمكن للتبصرات السلوكية أن تفيد في تصميم وتنفيذ السياسات ، بناءً على نظرة أكثر واقعية للسلوك الفردي وتفاعله مع أدوات السياسة العامة المعنية، إذ يمكن لصانعي السياسات استخدام مجموعة من التدخلات السلوكية لتصميم وتنفيذ سياسة التدخل المناسب، صنفها كل من مونت (Mont) وليهنر (Lehner) وهيسكانن (Heiskanen) ضمن سبعة أنواع: تبسيط المعلومات وتأطيرها، التغييرات في البيئة المادية، التغييرات في السياسة الافتراضية (الإعدادات الافتراضية)، استخدام الأعراف والمقارنات الاجتماعية، استخدام آليات التغذية الراجعة، استخدام محططات المكافأة

والعقاب ، تحديد أهداف محددة وقابلة للقياس واستخدام أجهزة الالتزام لمتابعة التقدم بانتظام، كما يمكن تصميم التدخلات "الهجينة" بالبناء على العديد من هذه الأفكار في وقت واحد.

- الثالث: تقييم السياسة: تطبيق التبصرات السلوكية في صنع السياسات يحفز إتباع نهج تقييم شامل، فمن أجل اختبار فعالية تدخل سلوكي معين ، يجب تقييم نتائجه تجريبياً و تحديد المؤشرات القابلة للقياس لفعالية السياسة قبل تنفيذ التدخل، إذ يسمح تحليل الاختلافات في هذه المؤشرات بتقييم ما إذا كان التدخل ناجحاً وفقاً لأهداف صانعي السياسات.

وفي هذا السياق، ابتكر فريق التبصرات السلوكية ببريطانيا منهجية لتصميم مشاريع التدخلات السلوكية وتنفيذها، و تتضمن أربع مراحل مختلفة متصلة ببعضها البعض، تعنى بتحديد الهدف، والاستكشاف، وإيجاد الحل، وتجربة الحل على النحو التالي:

- تحديد الهدف: يبدأ مشروع التدخلات السلوكية بتحديد للهدف، أي نطاق المشروع وأهدافه، و تتضمن هذه الخطوة مرحلتين:³⁰

- تحديد مجال التركيز على مشكلة أو سياسة أو برنامج محدد.

- صياغة بيان تفصيلي بالمشكلة عن سلوك محدد.

-الإستكشاف: وتعد هذه عملية مستغرقة، الهدف منها التعرف على الشريحة المستهدفة وسياق النظام بقدر الإمكان، حيث ينصح باتباع الخطوات التالية للوصول لخطة استكشاف مفصلة (حدد المخرج/افهم السياق/صمم تدخلك /اختبر وتعلم وتكيف).

-الحلول والتدخلات السلوكية: والهدف من هذه المرحلة في المشروع هو استخدام التبصرات السلوكية للخروج بأفكار وحلول جديدة وأحياناً بديهية وأحياناً أخرى مفاجئة للمساعدة في حل التحدي المتعلق بالسياسة.

-التجربة: تصميم وتنفيذ تقييم محكم للتدخلات المختارة لمعرفة مدى نجاحها من عدمه، وبعد الحصول على تلك المعلومات، يمكن تعميم التغييرات على نطاق أوسع. كما يمكن استخدام المعلومات التي نتجت عن التجربة الأولى لتعديل التدخل واختبار التحسينات المدخلة عليه، ولهذا الغاية ، نشر الفريق في عام

2012 دليل بعنوان "الاختبار والتعلم والتكيف: تطوير السياسة العامة باستخدام التجارب العشوائية ذات الشواهد (RCTs)".³¹

الجدول 3: خطوات تنفيذ التجارب العشوائية

اختبر	1- القيام بتحديد اثنين أو أكثر من تدخلات السياسة العامة (أو التدخلات الحكومية) للمقارنة. 2- تحديد النتيجة المرجوة من تغيير السياسة العامة وكيف سيتم قياسها. 3- تقرير ما إذا كان الاختبار العشوائي الذي سيتم إجراؤه سيتم على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الجغرافي. 4- تحديد حجم العينة. 5- القيام بشكل عشوائي بتصنيف العينات إلى عينات مجموعة التحكم أو عينات المعالجة. 6- تطبيق هذه السياسات العامة على العينة المختارة.
تعلم	7- القيام بقياس النتائج وتحديد تأثير التدخلات السياسية.
تكيف	8- تعديل السياسات العامة على أساس النتائج التي تم الحصول عليها مسبقاً. 9- العودة إلى النقطة 1 لمعرفة ما الذي نجح وما الذي لم ينجح بشكل أفضل.

المصدر: أحمد حسن النجار، 2019، ص70

تقدّم التبصرات السلوكية مجموعة جديدة من الأدوات التي تساعد على تصميم وتطبيق سياسات حكومية فاعلة، وذلك من خلال إعداد تدخلات تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعلومات السياقية التي يفتقرون إليها غالبًا لاتخاذ قرارات عقلانية، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:³²

- **توجيه رسائل التواصل:** يعتبر التواصل أداة رئيسية لتنفيذ السياسات السلوكية، ولا يقتصر دور التواصل على تثقيف الأفراد وتوعيتهم فحسب، بل هو أيضاً حافز للتغيير، إذ ويمكن أن يتناول التواصل مشاعر الأفراد أو قيمهم أو تصوراتهم للأعراف الاجتماعية لجعل التغيير المطلوب مقبولاً لديهم، ويمكن أن يغير دوافعهم وإحتياجاتهم وعاداتهم ..

- **تعزيز الوعي الخطائي:** يعبر الوعي الخطائي عما يمكن للأشخاص قوله أو التعبير عنه شفها فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية كتصميم التدخلات في المدارس (مثل تحديث المناهج الدراسية و الدورات التدريبية)، وشرائح المحتوى الخاصة على القنوات الإعلامية لتوعية الجماهير بشأن السلوكيات المقصودة.

- الاستفادة من النماذج التي يقتدى بها : يمكن أن يؤدي اختيار علامات تجارية أو شخصيات عامة مثل (الرياضيين و القادة السياسيين) أو تكوين نماذج لشخصيات خيالية لدعم السلوكيات المطلوبة التي تشجع الناس للسير على خصالهم و الاقتداء بهم.

- تعيين خيارات افتراضية جديدة : إن استخدام اللوائح لوضع النتيجة المرجوة كخيار افتراضي (على سبيل المثال وضع خطة لاستهلاك الكهرباء المنزلية بمثابة الاختيار الافتراضي) يزيد من مشاركة الأفراد دون تقييد حريتهم في الاختيار.

- تحفيز الأفراد من خلال محاكاة نظم الألعاب :من شأن منح الأفراد فرص لكسب إنجازاتهم عندما ينخرطون في سلوك مرغوب فيه ، من خلال تحديد الأهداف الشخصية أو المسابقات على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال أن يعزز من شعورهم بالكفاءة الذاتية أو يسهم في تطبيع السلوك المستهدف اجتماعيا.

- استخدام الاستدلال :إن خلق اختصارات ذهنية مثل الشعارات و الأغاني و الاشارات البصرية و ما إلى ذلك، يمكن أن يسرع عملية صنع القرار لدى الأفراد و يساعدهم على تبني حل مرض قريب من السلوك المرغوب.

3. إطار تطبيق الأدلة السلوكية في تحليل السياسات:

اقترح رالس تامرس (Lars Tummars) إطار منهجيا يضم خمسة معايير تساعد في تحليل ما إذا كانت التدخلات السلوكية فعالة في إحداث التغيير المطلوب، وكذا مدعومة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتشمل ما يلي :³³

- فعالية التدخل: إن الفعالية تتعلق بالوصول إلى الأهداف المباشرة.
- كفاءة التدخل: تشير الكفاءة إلى المدى الذي يحول فيه التدخل الموارد الاقتصادية المتاحة إلى نتائج لتحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات (التكاليف محدودة إلى حد ما، والآثار كبيرة جداً)

- المعايير الثلاثة الأخيرة لدعم التدخل: يجب على الحكومة أن تأخذ تأثير أصحاب المصلحة في الاعتبار عند وضع السياسات العامة لتحفيز تغيير السلوك، ويرتبط هذا أيضًا بـ "منطق الملاءمة" والتجارب السياسية السابقة. ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الدعم:

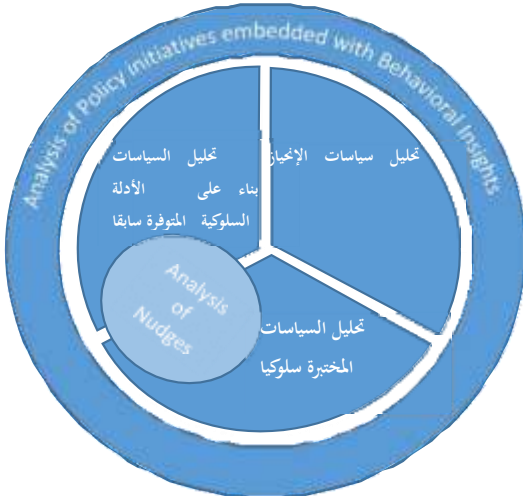
-الدعم السياسي " political support ": مدى دعم الأحزاب السياسية للسياسة العامة

- الدعم التنظيمي " organizational support ": مدى دعم المنظمات المنفذة السياسة العامة

- الدعم الشخصي " personal support ": مدى دعم مقدمي الخدمات العامة والمواطنين للسياسة العامة.

وبينما يمكن استخدام المعايير الخمسة من قبل محلي السياسات للتحقق مما إذا كانت التدخلات السلوكية مناسبة في سياقات محددة أم لا، يجب مراعاة السياق المؤسسي الأوسع لتحليل وتصميم السياسات العامة بالنظر إلى ثلاث تصنيفات لمبادرات السياسات العامة التي يمكن من خلالها دمج التبصرات السلوكية في دورة السياسة العامة، يوضحها الشكل التالي:

الشكل 2: تصنيف تحليل مبادرات السياسة المتضمنة تدخلات سلوكية



يتضمن تحليل السياسات المختبرة سلوكياً تقييم / تحليل المبادرات التي تم اختبارها بدقة في تجارب معملية / ميدانية أصغر قبل توسيع نطاق تنفيذها.

يشمل تحليل السياسات بناء على الأدلة السلوكية المتوفرة سابقاً تقييم / تحليل مبادرات السياسة التي تم تصميمها بناءً على أدلة سلوكية متاحة تم اختبارها بدقة في مجال سياسة عامة آخر (غالبًا ما يكون مرتبطًا بمجال السياسة الحالي).

يشمل تحليل سياسات الانحياز السلوكي تقييم / تحليل مبادرات السياسة التي غالبًا ما يعتمد على أدوات سياسة تقليدية مثل الضرائب أو الإعانات دون أن تستند صراحةً إلى أي دليل سلوكي موجود. ومع ذلك، فإن تقييم / تحليل مبادرات السياسة هذه يتماشى مع التبصرات السلوكية عند تحليلها بعد التنفيذ.

(بتصرف الباحثة)

ويمكن أن يساعد التمييز الدقيق لتصنيف تحليل مبادرات السياسة المتضمنة تبصرات سلوكية في إيجاد إطار يوضح كيفية دمج الأدلة السلوكية بالمراحل المختلفة لتحليل السياسات وتصميمها بشكل أكثر فعالية، على النحو التالي:³⁴

-تحليل السياسة المسبق: تتمثل إحدى الخطوات الأساسية في أي تحليل سابق للسياسة في فهم مشكلة السياسة الأساسية التي تنوي مبادرة السياسة حلها، أي الأساس المنطقي لتدخل الحكومة في المقام الأول. لقد ركز تحليل السياسات التقليدي السابق بشكل أساسي في إطار اقتصاديات الرفاهية الكلاسيكية الجديدة على فئتين من المواقف التي تتطلب تدخل الحكومة (الكفاءة والعدالة)، وقد تم استكشاف عدم الكفاءة داخل الإطار الكلاسيكي الجديد في المقام الأول في شكل إخفاقات السوق المختلفة ومطالب العدالة بأن تتدخل الحكومة للتخفيف من حدة الفقر و/أو إعادة توزيع الموارد داخل المجتمع حتى في المواقف التي لا تعزز بالضرورة الكفاءة. ويمكن أن تساعد الأدلة المستفاد من تحليل السياسات المعتمدة على الأدلة السلوكية المتوفرة سابقا وكذا المختبرة سلوكياً في تحليل السياسات المسبقة. على سبيل المثال، يمكن استخدام الأدلة السلوكية لتعزيز فهم المشكلة السياسية الأساسية التي تحاول مبادرة السياسة حلها، حيث يمكن لتشخيص مشكلة السياسة أن يكشف كيف يمكن أن تتفاعل العوائق النفسية للناس مع مشاكل السياسة المحددة تقليدياً مثل فشل السوق وإدارة تقديم الخدمات.

وقد طورت المنظمات البحثية غير الربحية مثل ideas42 وMDRC طرق منهجية لتشخيص مشكلة السياسة في تقديم البرامج الحكومية من خلال تطبيق الأدلة السلوكية، و يُشار إلى هذا النهج باسم "التشخيص والتصميم السلوكي" أو "رسم الخرائط السلوكية"، الذي يتضمن سلسلة من الخطوات التي تهدف إلى التشخيص المنهجي للعوائق النفسية التي تؤدي إلى انحراف النتائج عن التأثيرات المقصودة للسياسة.

- تصميم السياسات المستقبلية: بعد تشخيص مشكلة السياسة، يتم دمج الأدلة السلوكية لتعديل أدوات السياسة التقليدية مثل الضرائب والإعانات، بما يتيح تصميم سياسة فعالة. فعلى الرغم من أن حوافز الأسعار واللوائح و الضرائب المعتمدة في تصميم السياسات العامة التقليدية تؤدي دورا فاعلا في تغيير

السلوك ضمن حالات عديدة، إلا أن تأثيرها يظل محدودا في هذا السياق. ويسهم تطبيق الأدلة المستفاد من تحليل السياسات المختبرة سلوكياً بشكل فعال في تصميم السياسات المستقبلية، إذ توفر الأدلة السلوكية ذخيرة أوسع من أدوات السياسة المتاحة للحكومة للتدخل والتأثير في تغيير السلوك، حيث يمكن للحكومة أن تدمج أدوات السياسة التقليدية مع أدوات السياسة الجديدة المعززة للسلوك للتدخل بشكل فعال .

-تحليل السياسات اللاحق: يمكن للأدلة المستفاد من تحليل سياسات الانحياز السلوكي أو المتوافقة مع السلوكيات أن تساعد في تحليل السياسات اللاحق، نظرا لقدرتها على التأثير بشكل أفضل في السياسات الحالية التي تستخدم غالبا أدوات السياسة التقليدية مثل الضرائب والإعانات، وذلك من خلال توفير وضع أفضل لاستجابات الأفراد السلوكية لتغيرات السياسة.

إن دمج التبصرات السلوكية في تحليل السياسات من خلال الأخذ بهذه المراحل يسمح بتحقيق

الآتي:

- فهم أفضل لمشكلة السياسة العامة من خلال تحديد المشكلات السلوكية للسياسة
- تصميم الاستراتيجيات السلوكية الأكثر فعالية للوصول إلى نتيجة السياسة المرغوبة.
- اتخاذ قرار توسيع نطاق النتائج ونشرها بعد الإختبار بما يحقق آثار بعيدة المدى.

وعليه، يستلزم دمج التبصرات السلوكية في المراحل المختلفة لتحليل السياسات رؤية عملية السياسة نفسها على أنها دورية، إذ أن الدروس المستفاد من التحليل اللاحق للسياسات يجب أن تساعد بالفعل في تحليل السياسات المسبقة وتصميم السياسات في المستقبل.

ثالثا: تقييم القدرة التحليلية لنهج السياسات المستند إلى الأدلة السلوكية

يمثل الاهتمام المتزايد مؤخرا بنهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة فرصة وتحدياً على حد سواء، ففي إطار الأنظمة التعددية والموارد العامة المقيدة ، يمكن أن يساعد هذا النهج في دعم النقاش القائم على البحث حول النتائج المراد تحقيقها، وتشجيع الشفافية والمساءلة من خلال تحديد أهداف السياسات والبرامج بوضوح ثم تقييم نتائجها بشكل مستقل لمعرفة ما إذا كانت تلك الأهداف قد تحققت. ومع ذلك يثير نهج تحليل السياسات العامة المستند إلى الأدلة بشكل عام والأدلة السلوكية تحديدا - رغم الاعتراف

به على نطاق واسع في اثنين من أكبر الديمقراطيات الغربية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، والاهتمام المتزايد به من قبل المنظمات الدولية - العديد من التحديات، أهمها:

1. التحديات العملية:

يواجه عملية دمج التبصرات السلوكية في تحليل السياسة العامة مجموعة من التحديات العملية بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- صعوبة تصميم تدخل سياسي صحيح، إذ يتطلب تطبيق التبصرات السلوكية مستوى عالٍ من فهم سياق عملية صنع القرار للفرد، فما قد يثبت نجاحه مع مجموعة واحدة من الأفراد وفي وقت ما قد يفقد فعاليته بمرور الوقت، كما يصعب التأكد من أن ما ينجح في المختبر أو بيئة التدخل له أيضًا التأثير المطلوب على مستوى الأفراد.³⁵

- لا يتم استنتاج قرارات السياسة بشكل أساسي من الحقائق والنماذج التجريبية، إذ تتميز مجالات السياسة بطبيعتها بالتفاعل بين الحقائق والمعايير والإجراءات المرغوبة. ومع ذلك يجب النظر بعناية في أكثر الطرق فائدة لتعزيز التفاعل في ضوء العقبات النظامية المعروفة للتأثير الأوسع لنهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة، وتشمل:

- السياق المسيس للالتزامات الحكومية واتخاذ القرار
- غالبًا ما يكون لدى المسؤولين الحكوميين وعي منخفض بنتائج البحث والتقييم
- يفتقر قطاع البحث إلى تقدير احتياجات صانعي القرار مما يؤثر على الأهداف والنتائج المراد التوصل إليها.³⁶

ذلك أن بعض مجالات السياسة مقيدة بشدة بأولويات الحكومة والوعود الانتخابية والتفضيلات الأيديولوجية، ناهيك على أن الترتيبات الحديثة المعقدة للشبكات والشراكات والحكم التشاركي يصعب مواجهتها مع الأشكال التقليدية لإدارة المعرفة وتطوير السياسات وتقييم البرامج في القطاع العام، حيث تجلب الشبكات إلى طاولة المفاوضات مجموعة متنوعة من "أدلة" أصحاب المصلحة، أي المعلومات ذات

الصلة والتفسيرات والأولويات، بالنظر إلى أن معالجة المشاكل المعقدة والمتراطة تتطلب تركيزًا قويًا على العلاقات الأساسية وتصورات أصحاب المصلحة اتجاه السياسات و البرامج .³⁷

- أدى التعقيد في تنفيذ الوكر السلوكي إلى إثارة بعض الباحثين الشكوك حول إمكانية مساهمة هذا النهج في حل المشكلات المجتمعية الكبيرة ، حيث كتب توم جودوين (Tom Goodwin) في دراسة له بعنوان "Why we should reject 'nudge'" أن "... الوكر وحده ليس إستراتيجية فعالة لتغيير السلوك على مستوى النطاق المطلوب لحل مشاكل المجتمع الكبرى". ذلك أن التغييرات طويلة الأجل في المجتمع نحو القيم المؤيدة للاستدامة تتطلب عمليات تداولية ومناقشات مجتمعية وخيارات واعية ليتم دمجها مع سلوكيات تلقائية وبديئية وروتينية. وإن كان من الأرجح أن يتصرف الأفراد بطريقة مستدامة بمساعدة الوكرات، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على التدخلات السلوكية بمفردها كأداة لتحقيق ذلك.³⁸

2. تحديات قيمة:

تدور مناقشات فلسفة العلم المعاصرة حول فكرة أن القيم السياسية والاجتماعية والأخلاقية لا يمكن فصلها عن عمليات إنتاج المعرفة، وتتداخل بذلك مع ما يجعل المعرفة (السلوكية) موثوقة (كمصدر شرعي للمعرفة)، فبينما يعترف عدد قليل جدًا من الدراسات بدور القيم في السياسة، يقر نهج السياسات المستند إلى الأدلة إلى أن صنع السياسات العامة يجب أن يكون "قائمًا على الأدلة". وهو ما يتعارض مع نقطة البداية الأكثر شيوعًا في دراسة السياسة على أنها نتاج نظام ديمقراطي يترجم القيم المجتمعية المتنافسة وتفضيلات بدائل السياسات، كما أن إنتاج الأدلة هو أيضًا عملية تحركها القيمة بطبيعتها، الأمر الذي يطرح تحديين رئيسيين:

- الأول: إلى أي مدى يمكن للعلماء إقناع صانعي السياسات بالعمل بناءً على أدلتهم؟

- الثاني: إلى أي مدى يجب على العلماء الدفاع عن تسلسل هرمي للأدلة لتقديم حلول سياسية؟

وبناء عليه، كيف يمكن تصميم عملية لإدارة المفاضلات بين الأدلة العلمية والقيم؟ وتحديد الاستجابات البراغمة لربط الأدلة العلمية بمبادئ الحوكمة في إطار الجمع بين العناصر التجريبية والمعايير؟³⁹

بشكل عام، يُعتقد أن أفضل ما يمكن القيام به هو توضيح القيم والعمل على إيجاد إجراءات وأساليب لمناقشتها، وهو ما يصعب تحقيقه في السياسة العامة القائمة على استخدام المنهجية التجريبية. ويثير هذا الأمر إشكالية عند الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه القيم في البحث السلوكي، إذ تتمثل إحدى الطرق المهمة لتوضيح هذه القيم وإخضاعها للتدقيق النقدي من خلال المشاركة الديمقراطية، ويمكن أن يكون للتدقيق في القيم التي يتضمنها البحث السلوكي تأثير كبير على طرق تطبيقه ضمن السياسة العامة المستندة إلى الأدلة السلوكية، كما يمكن أن يسمح أيضًا بمزيد من التنوع في الأساليب التي يتبعها نهج التبصرات السلوكية.⁴⁰

خاتمة:

تسعى حركة السياسات المستندة إلى الأدلة إلى تحسين موثوقية المشورة المتعلقة بكفاءة وفعالية تصميم السياسة والبدائل الممكنة، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز التحليل الدقيق لبرامج الخدمة وخيارات السياسة من أجل تحسين جودة صنع القرار، من منطلق توقع عقلاني يقضي بأن تحليل السياسات بطريقة أفضل يتدفق عادة من قاعدة أدلة أفضل، مع ما يترتب على ذلك من تحسينات في تقديم الخدمات وقدرات حل المشكلات، إذ يُنظر إلى نتائج البحوث الدقيقة على أنها مدخلات مفيدة وضرورية لواضعي السياسات في دراستهم المستمرة لتطوير السياسات ومراجعة البرامج، إذ يساهم نهج تحليل السياسات المستند إلى الأدلة في تجنب فشل السياسة العامة بالنظر إلى تأثير تحسين القدرة التحليلية للسياسات في عملية التعلم.

وقد شكلت التبصرات السلوكية التي شهدت انتشارا واسعا نهج مبتكر يمكن دمجها في دورة عملية صنع السياسات بأكملها لضمان سلامة تصميم السياسات وخفض التكاليف، والسماح بتعديل التدخلات السلوكية بشكل يتيح تحقيق فعالية وكفاءة السياسة العامة، وذلك وفق عملية منهجية تقوم على دراسة التحيزات المعرفية للأفراد وكيفية صنع الخيارات والتصرفات في مواقف الحياة الواقعية، وتطوير التدخلات السلوكية التي من شأنها أن تغير سلوك الناس بطريقة يمكن التنبؤ بها دون تغيير حوافزهم الاقتصادية بشكل كبير.

رغم أن تطبيق نهج تحليل السياسات العامة المستند إلى الأدلة بشكل عام والأدلة السلوكية تحديداً بما يوفره من فهم علمي قائم على الأدلة للسلوك البشري الفعلي تواجهه العديد من التحديات العملية والقيمية، إلا أن الأدلة السلوكية تحمل وعوداً هائلة للعمل التحليلي للسياسات العامة، فمنذ نشر ثالر وسانستين (Thaler & Sunstein) كتابهما "Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth and Happiness" عام 2008، تم إحراز تقدماً كبيراً في دمج مثل هذه الأفكار بشكل كامل في عملية صنع السياسة العامة رغم غياب إجماع كبير حول أهمية هذا النهج في فهم آلية التغيير الكامنة وراء مبادرة السياسة، أو كيفية دمج هذه الأفكار بشكل كامل في جميع مراحل تحليل السياسات، سواء تعلق الأمر بدمج التبصرات السلوكية في تحليل السياسات السابق (استكشاف تفاعل العوائق النفسية للناس التي قد تؤدي إلى تفاقم مشكلة (مشاكل) السياسة قبل تصميم أدوات السياسة وتنفيذها لحل مشكلة السياسة)، أو دمج التبصرات السلوكية في تصميم السياسات وتنفيذها وتعزيز مجموعة أدوات السياسة التقليدية المتاحة للحكومة، وكذا دمج هذه الأخيرة ضمن النماذج التجريبية التي تقيم تأثيرات السياسة، بما يساهم في تحليل أفضل للعواقب المتوقعة وغير المتوقعة للسياسات.

الهوامش:

¹ M. Howlett, " Policy analytical capacity: The supply and demand for policy analysis in government" , Policy and Society, No. 34(2015), p173-174

² Ibid, p173

³ Dallas J. Elgin, Andrew Pattison and Christopher M. Weible, " Policy Analytical Capacity Inside and Outside of Government: A Case Study of Colorado Climate and Energy Issues", Canadian Political Science Review, Vol. 6, No. 01(2012), p102

⁴ Howlett, p174

⁵ Christopher M. Weible, Dallas J. Elgin and Andrew Pattison, " Policy Analytical Capacity and Policy Activities " , Canadian Political Science Review, Vol.06, No. 01(2012),p125-127

⁶ Ibid, p126 -127

⁷ M.Howlett , " Policy analytical capacity and evidence-based policy-making: Lessons from Canada ",Canadian Public Administration , Vol. 52, No. 02 (JUNE 2009),p154

⁸ Brian Head , " Reconsidering evidence-based policy: Key issues and challenges", Policy and Society Associates, Vol. 29, No.02(2010), p78

⁹ Amal Zerniz, " Recent trends in policy research:Study of the evidence-based policy movement", International Journal of Human Settlements , Vol. 05, No. 04(2021), p227

¹⁰GSDPP, DPM,Overview Paper:" What is Evidence-Based Policy-Making and Implementation?", on 26/02/2023, at: https://www.dpme.gov.za/keyfocusareas/evaluationsSite/Evaluations/What%20is%20EBPM%2014%2010%2013_ mp.pdf 2014

¹¹ zerniz ,P282-283

¹² Ibid,p280- 283

¹³ F. Cloete, " Evidence-based policy analysis in South Africa: Critical assessment of the emerging government –Wide monitoring and evaluation system", Journal of Public Administration, Vol. 44, No . 02(June 2009),p294-295

¹⁴ Ibid,p295-296

¹⁵ Hsu Angel , " Measuring policy analytical capacity for the environment: A case for engaging new actors", Policy and Society, Vol. 34, No.03-04(2015), p199

¹⁶ Howlett, " Policy analytical capacity and evidence-based policy-making: Lessons from Canada ",p157

¹⁷ وليد ضريان وكنزة مغيث، "التعلم كآلية لتقارب السياسات العامة بين الإطار التحليلي ملارش ودولفتز واستخلاص الدروس لريتشارد روز"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 04، العدد 02 (2019)، ص 572

¹⁸ Howlett, " Policy analytical capacity and evidence-based policy-making: Lessons from Canada ", p160-161

¹⁹ DO Hoang Van Khanh and Sharon Tham, , "Behavioral insight", on: 16/02/2023, at:

https://www.csc.gov.sg/docs/default-source/resources/evidence-based-policymaking-toolkit_chapter-4.pdf

²⁰ أحمد حسن النجار، الإقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميا (الرياض: دار العبيكان ، 2019)، ص 53

²¹ Richard Thaler and Cass Sunstein, Nudge – Improving Decisions about Health, Wealth and Happiness (CT: Yale University Press , 2008), p05

²² Ibid, p06

²³ Ibid, p05

²⁴ النجار، ص 28- 29

²⁵ Pelle Guldborg Hansen and Andreas Maaløe Jespersen , " Nudge and the Manipulation of Choice A Framework for the Responsible Use of the Nudge Approach to Behaviour Change in Public Policy", European Journal of Risk Regulation, Vol.01, No.01(March 2013), p07

²⁶ Nell Goepel, Maíra Rossini Rahme, Frida Svanhall, "Strategic Recommendations for the Design of Nudges towards a Sustainable Society", (Thesis submitted for completion of Master of Strategic Leadership towards Sustainability, Blekinge Institute of Technology, Karlskrona, Sweden, 2015), p25

²⁷ Colin R. Kuehnhan, "The challenges of behavioral insights for effective policy design", Policy and Society, Vol. 38, No.01 (2019), P19

²⁸ Mayookha Mitra-Majumdar and all, "Using Behavioral Science Insights to Inform Programs and Policies", on: 15/03/2023, at :
<https://www.urban.org/sites/default/files/publication/99161>

²⁹ OECD : Tackling Environmental Problems with the Help of Behavioural Insights (Paris : OECD Publishing, May 2017), p25-26

³⁰ صالح سليم الحموري ومحمد موسى الملكاوي، "حكومة المستقبل تدمج البصائر السلوكية في صناعة السياسات"، شوهد في: 2023/001/15، أنظر :

<https://www.mbrsg.ae/getattachment>

³¹ Peter John, "Policy entrepreneurship in UK central government: The behavioural insights team and the use of randomized controlled trials", Public Policy and Administration, Vol. 29, No. 03 (2014), p259

³² فادي عدرا وآخرون، "إحداثيات تغيير في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التبصر السلوكي"، القمة العالمية للحكومات، 2018، ص15، شوهد في: 2023/02/16، أنظر :

<https://www.worldgovernmentsummit.org/api/publications/document>

³³ Tummers Lars, "Public Policy and Behavior Change", Public Administration Review, Vol. 79, Iss.06(2019), p 927-928

³⁴ Gopalan and Pirog , p97-101

³⁵ Oksana Mont, Matthias Lehner and Eva Heiskanen, Nudging - A tool for sustainable behaviour?(Bromma :Arkitektkopia AB, 2014), p30

³⁶ Head," Reconsidering evidence-based policy: Key issues and challenges", p87

³⁷ Brian W. Head, " Three Lenses of Evidence-Based Policy",The Australian Journal of Public Administration, Vol. 67, No. 01(2008),p9

³⁸ Mont, Lehner and Heiskanen, p31

³⁹ Zerniz ,p288

⁴⁰ Lepenies. R and M. Małeczka, "The ethics of behavioural public policy", A. Lever and all, The Routledge Handbook of Ethics and Public Policy (London and New York : Routledge,2019) ,p521